

بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي

مركز ثقافة التنمية الاجتماعية



المنتدى الدوري

تحت شعار

" زواج معافى لأسرة مستقرة "

برعاية :

وزير الدولة بوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

ورقة

(واقع واتجاهات الزواج والحياة الأسرية)

إعداد وتقديم :

د. إيمان أحمد محمد علي

نائب عميد كلية العلوم الحضرية

جامعة الزعيم الأزهرى

١٠ نوفمبر ٢٠١٠م

قاعة الصندوق القومي للتأمين الصحي

مقدمة :

يعتبر الزواج الطريقة المثلى لتكوين الأسرة في كل المجتمعات ابتداء من المجتمعات البدائية ووصولاً إلى المجتمعات الحديثة فهو إذن يؤدي وظيفة أولية في استمرارية البناء الاجتماعي ، وذلك من خلال دوره الرسمي في تكوين الأسرة.

فالزواج ظاهرة إنسانية عالمية موجودة في كل المجتمعات وان اختلفت صورته منذ قيام المجتمعات الأولى للإنسان . كما كان على الرجل أن يحمي أسرته ويعولها وعلى المرأة مساعدته وتربية الأطفال ، وقد كان يحدث ذلك في البداية طبيعياً ثم أصبح يحدث فيما بعد بحسب شروط معينه تحولت في نهاية الأمر إلى نظام اجتماعي .

وأهم ما يميز الزواج البشري هو ارتباط الزواج بالأبوة وفي هذا الصدد يقول (وستر مارك) إن الزواج متأصل في الأسرة أكثر من تأصله فيه ويقوم من الناحية الاجتماعية على عناصر أخرى ، إلى جانب الاعتبارات الجنسية والوالدية التي تعتمد على القبول والاستحسان الاجتماعي ، ويصبح الزواج عقداً شرعياً يحدد علاقة الزوج بالزوجة وعلاقة الآباء بالأبناء ويتم بطريقة عامة ومقدسة بل يبارك في بعض الأحيان كسر من الأسرار الدينية المقدسة .

وفي المدينة الإسلامية والعربية يحظى نظام الزواج بأهمية كبيرة من خلال الاهتمام بالطرق المؤدية إليه مثل: الخطبة والعقد والعلاقة الأسرية بين أهل الزوجين فهو واجب اجتماعي من وجهة نظر المجتمع ، وسكن نفساني من وجهة نظر الفرد ، وسبيل مودة ورحمة ، بين الرجال والنساء .

وهكذا كانت شريعة القران مطابقة لحقيقة الزواج ، في معانيه الإنسانية ، ومعانيه النوعية والاجتماعية .

ملخص الدراسة : -

ترك التغيير الاجتماعي أثراً كبيراً في نظام الأسرة والزواج في المجتمع السوداني وتوجد ابرز مظاهر التغيير في المراكز الحضرية نتيجة لزيادة عدد السكان ونمو وتنوع النشاط الاقتصادي فضلاً عن التطورات في المجال الخدمي ، ولا سيما في النقل والكهرباء والمياه والطرق المعبده وغيرها ، كما تجلت في ظهور تدرج طبقي وتمايز اجتماعي بخصائص جديدة غير تلك التي كانت سائدة في الماضي فبرزت طبقة وسطى من المثقفين أخذت تؤثر في الحياة الاجتماعية وبخاصة في المدن ويزداد هذا التأثير كلما ارتفعت معدلات مشاركتها السياسية ، وهذا الطرف المتغير ولد صراعاً اجتماعياً وثقافياً بين أنصار النمط القديم الذين لا يرغبون في التغييرات الجديدة التي أثرت على مصالحهم الخاصة وتعارض معتقداتهم ، ومكانتهم الاجتماعية وبين نمط الاتجاه الحديث من دعاة الانفتاح والتغيير والعمل في سبيل بلورة وتهيئة طاقات المجتمع ذكورا وإناثاً من اجل تقدم البلاد ونقل المجتمع إلى مرحلة جديدة .

وكان لا بد أن يترك هذا الواقع أثراً بالغاً على نظام الزواج والأسرة في المجتمع السوداني خاصة المراكز الحضرية فيه فانتقل نمط الزواج من الشكل الداخلي (داخل المجموعة القرابية) إلى الشكل الخارجي (خارج المجموعة القرابية) وهذا التغيير ناتج عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى كما ورد سابقاً والتي حدثت في المجتمع بعد الاستقلال وأدت إلى ظهور حركة تحضر وتوسع في المراكز الحضرية وهذا ما جعل الارتباط قوياً بين التحضر وبين زيادة نسبة الزواج الخارجي بحيث أصبحت مسألة الزواج مسألة فردية أكثر مما هي أسرية وهذا يفسر لنا أيضاً اتجاه الشباب اليوم نحو اختيار شريك الحياة بعيداً عن تأثير الأهل والأقارب بحكم القرب الوظيفي أو التماثل الثقافي وعلاقات الجيرة وعلاقة الأسرة الخاصة مع الأسر الأخرى .

ومن هذا يتضح أن ظاهرة الزواج المبكر اتجهت نحو التقلص بسبب هذه الظروف ومطالب الحياة وانتشار التعليم الذي أخرج فرص الزواج لكلا الجنسين ، كما أن النشاط الاقتصادي اثر في تلاشي ظاهرة الزواج المبكر ويتبع ذلك ارتفاع لتكاليف الزواج الحالية بينما في السابق كانت منخفضة ، كما كان لارتفاع المهور وتكاليف مراسم الزواج بسبب التفاخر والمحاكاة .

بالإضافة إلى تبدل مكانة الأسرة في المدينة من مكانة كانت تقوم على الحسب والنسب إلى مكانة تقوم على أساس الطبقة والاعتبارات المادية والنجاحات الشخصية والمصلحة الفردية ، وأصبحت تقوم على الاعتبار الشخصي والعامل المادي أكثر من الحسب والنسب . وقد كان للظروف الاجتماعية أيضاً تأثيراتها الكبيرة في تقلص ظاهرة تعدد الزوجات ، بعد أن تعقدت الحياة وارتفعت تكاليف الزواج والمعيشة معا ، وكذلك بسبب تغير نظرة الرجل والمرأة تجاه هذه المسألة نظراً لتأثير الثقافة الجديدة الداعية إلى الاستقلال الأسري ، والزواج الأحادي ، في ظل غياب شكل الإنتاج الجماعي بحكم تفتت الملكية وانفصال الأسر عن بعضها البعض ، إضافة إلى تجنب المشكلات التي بدأت تظهر في محيط الأسرة بسبب هذا الزواج بعدما كانت مثل هذه المشكلات ليس لها وجود في الماضي بسبب عوامل القرابة والانصهار وكذلك بسبب سيطرة الرجل على الأسرة في الرأي والقرار والإنفاق .

كذلك اتجه نظام الأسرة في داخل المجتمع السوداني نحو التقلص من الشكل الممتد إلى الشكل النووي ، فالتغيرات التي ظهرت تركت أثراً كبيراً على نظام الأسرة فظهرت عوامل أثرت في استمرارية الزواج ، ومن هذه العوامل العامل الاقتصادي وصراع الأدوار وما نتج عنه من تأزم في العلاقات الأسرية والذي بدوره أدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق .

وقد كان للظروف الاجتماعية والاقتصادية أيضاً تأثيراتها بمجتمع المدينة اليوم ، لقد ظهرت أشكال جديدة في أنماط الزواج لم تكن موجودة في السابق مثل الزواج العرفي وزواج الإيثار الخ ، وقد يعزى هذا إلى العوامل الاقتصادية وبالذات بالنسبة لطلاب الجامعات ، مما ترك أثراً سالبه في عدة جوانب أبرزها ازدياد معدلات الأطفال مجهولي الأبوين .

كما بدأت ظاهرة تعدد الزوجات تتكرر بشكل واضح بعد ما تقلصت في الفترة السابقة ، وهذا أيضاً فاقم من مشكلات أسرية وأدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق .

ومما ذكرنا سابقاً يتضح أن هذه ظواهر حديثة لم تكن موجودة في السابق فهي تحتاج من ذوي الاختصاص من الأكاديميين والتنفيذيين وغيرهم لعمل دراسات جديدة لفهم وتحليل هذه الظواهر لكي لا تؤثر على القيم والموروثات الثقافية في مجتمعنا .

هذه الورقة طرحت الوضع الراهن في السودان عموماً ومدينة امدرمان بصفة خاصة

والتي تدعو وتوصي للاهتمام بواقع واتجاهات الزواج والحياة الأسرية **وذلك بالاتي :**

١. ضرورة إجراء تحديث لدراسة مدينة امدرمان القديمة في الفترة من ٢٠٠٢ وحتى الآن لمعرفة الجوانب التي تغيرت والجوانب التي لم تتغير في نظام الزواج والأسرة وذلك من اجل الاستفادة منها علمياً في معالجة ما يفرزه التغير الاجتماعي عن مشكلات الزواج والأسرة والطلاق .

٢. الوقوف على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الأسرة ، والكشف عن أسبابها ، تمهيداً لوضع المعالجات اللازمة من خلال قرارات تصدر من الدولة .

٣. إجراء دراسات وبحوث عن الجوانب التي لم تتطرق لها الورقة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالأنماط السلوكية للجيل الجديد وفهم تطلعاتهم المستقبلية في الزواج وعن ظاهرة الطلاق والنتائج المترتبة عليها مما يتعلق بتربية الأطفال أو بالمرأة نفسها أو بالأسرة والمجتمع كله.

٤. القيام بدراسات مماثلة في مدن سودانية أخرى (بغرض المقارنة وشمول إستقصاء الظاهرة على مستوى الوطن) .

٥. على الدولة ومنظمات المجتمع المدني المساهمة في الحد من تفشى الفقر لضمان إستقرار الأسرة وإستمراريتها خاصة الأسر التي تسكن في الأحياء الطرفية .

٦. بما أن بعض الظواهر الحديثة لم تجد نصيبها من الدراسة والتحليل لذا نقترح إجراء دراسات تقييميه لاستقصاء أسباب هذه الظواهر وأثارها القريبة والبعيدة مع وضع الحلول المناسبة لها .

أهداف الورقة :

شهد السودان منذ الستينات حتى الوقت الحاضر تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية . ومما لا شك فيه أن هذه التغيرات المهمة قد تركت أثارها على جميع مناحي الحياة بما في ذلك نظام الزواج والحياة الأسرية وهي الآن من أهم المشاكل التي تواجه السودان وبخاصة في المراكز الحضرية وتهدف هذه الورقة إلى دراسة ومحاولة فهم الوضع في واقع واتجاهات الزواج والحياة الأسرية وذلك من خلال تحديث لدراسة (نسق الأسرة والقرابة والزواج _

دراسة حالة لمدينة امدرمان القديمة) والتي أجريت عام ٢٠٠١ كما تهدف الورقة للوصول إلى حلول وذلك من خلال الإجابة على الآتي :

١ / ما هي التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حدثت في السودان في العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين ؟ وكيف أثرت هذه التغيرات على نظام الزواج والأسرة في مدينة امدرمان ؟

٢ / ما هي المستجدات التي حصلت لنظام الزواج والأسرة في مدينة امدرمان القديمة من عام ٢٠٠٢ وحتى الآن ؟

٣ / ما هي الأسس التي يقوم عليها الزواج في مجتمع المدينة اليوم ؟

٤ / هل هنالك حرية للفنّي والفتاة في اختيار شريك الحياة ؟

٥ / ما هي الأسباب التي أدت إلى عزوف الشباب عن الزواج ؟

٦ / هل يربط الأزواج اليوم علاقات قوية بأقاربهم ؟

٧ / هل هناك آثار اقتصادية واجتماعية حديثة أدت إلى عزوف الشباب عن الزواج ؟

٨ / هل زادت حالات الطلاق في مجتمع المدينة اليوم ؟ ولماذا ؟

٩ / هل زيادة السكان ساعدت في بعض التغيرات الاجتماعية خاصة في الزواج ونظام الأسرة ؟

أسلوب الدراسة :

التزمت الورقة بالمنهج الوصفي التحليلي كأداة لفهم هذه الظاهرة واعتمدت الورقة على تجربة (مدينة امدرمان القديمة في نسق الأسرة والقرابة والزواج) في الفترة من عام ٢٠٠٠ _ ٢٠٠١ م وقد تم جمع البيانات لها عن طريق تصميم استبانة وبعد تحليلها أظهرت بعض النتائج ، وبعض الملاحظات عن المجتمع السوداني وبعض القراءات من مصادر علمية مختلفة .

سوف تتناول الورقة ما طرأ حديثاً على الزواج والأسرة والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي مهدت لهذه الظاهرة وأثرت فيها وتأثرت بها .

تعريف الزواج :

الزواج في اللغة :

قال ابن منظور في لسان العرب : " الزواج في اللغة إحدى مشتقات الكلمة زوج . والزوج خلاف الفرد ، ويقال زوج أو فرد ... ويقال للرجل والمرأة الزوجان فقال الله تعالى (ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ...) يريد ثمانية أفراد .. وزوج المرأة بعلها وزوج الرجل امرأته ، والرجل زوج المرأة وهي زوجه وزوجته ... تقول المرأة هذا زوجي ويقول الرجل هذه زوجي قال الله عز وجل (... اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ...) ، (... أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ...)... وجمع الزوج أزواج وزوجات قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكُمْ ...) وتزوج في بني

فلان نكح فيهم وتزواج القوم وازدوجوا تزواج بعضهم بعضا ... زوج الشيء بالشيء وزوجه إليه قرنه ... وكذلك الزوج المرأة والزوج المرء قد تناسبا بعقد النكاح وقوله تعالى (أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا ...) أي يقرنهم وكل شيئين اقترن أحدهما بالأخر فهما زوجان. (ابن منظور ، بد) .

أما من الناحية الإجرائية فيمكن تعريف الزواج بأنه ذلك النظام الذي ينظم العلاقة بين الرجل والمرأة بحيث تصبح هذه العلاقة بصفة رسمية (قانونية أو شرعية أو عرفية) . يعرف الزواج بأنه علاقة جنسية مقرره اجتماعيا بين شخصين أو أكثر ينتميان لجنسين مختلفين ويتوقع أن تستمر لمدة أطول من الوقت تتطلبه عملية حمل وإنجاب الأطفال وتكاد تكون العلاقة الثابتة هي أهم ما يميز الزواج في مختلف الثقافات ، طالما إن الزواج لا يتساوى في امتداده مع الحياة الجنسية وطالما انه يستبعد علاقات البغاء والزنا أو أي نوع من أنواع العلاقات الجنسية العارضة أو التي لا يقرها العرف أو القانون . (غيث، ١٩٩٢ : ٢٧٩)
كذلك الزواج يعني الاقتران أي اقتران شيء بشيء آخر وازدوجهما فيصيران زوجا بعد أن كانا كل منهما منفصلا عن الآخر ، ثم شاع استعمال هذا التعبير في اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والاستمرار حتى أصبح عند الناس لا يعني غير هذا المعنى . (العقيلي ، ١٩٩٠ : ٢٧)

الزواج في الإسلام :

جعل الله تعالى الزواج عهدا أو ميثاقا بين الزوجين يلتزم كل منهما فيه نحو الآخر بواجبات ، قال تعالى: {وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا}* "١" ، لقد جعل الإسلام للزواج مكانه مميزه ، فهو لبنة من لبنات الأسرة والتي هي الدعامة الأولى في كيان الأمة ، وهو وسيلة من الوسائل الضرورية لإرضاء مطالب الجسد والاستراحة من غوايته الشيطانية . وقد أوصى الرسول (ص) الشباب بالزواج لمن يستطيع منهم ذلك أو الصوم لمن لم يستطع .

تعريف الأسرة :

يعد التعريف الذي صاغه جورج ميردوك (١٩٤٩) رغم قدمه من أهم التعريفات التي لقيت اتفاقا عليها من الباحثين ، فقد ذهب إلى أن الأسرة (جماعة اجتماعية يقيم أفرادها جميعا في مسكن مشترك ، ويتعاونون اقتصاديا ويتناسلون . (غريب وآخرون ، ٢٠٠١ م) .
والأسرة في رأينا ، جماعة اجتماعية ، تربط أفرادها روابط الدم والزواج ، يعيشون معا في حياة مشتركة ويتفاعلون على نحو مستمر للوفاء بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لبقاء الأسرة .

الزواج كظاهرة اجتماعية :

* (١) سورة النساء الآية ٢١ .

يعتبر الزواج نظاماً اجتماعياً جوهرياً مقيداً بشرائع دينية مختلفة ، وتقاليد عرفية تبعاً للشعوب والأمم ، بالإضافة إلى انه رابطة تربط النفوس ككائنات عاقلين مستعقلين بالصبر في إنشاء عائلة صالحة في المجتمع الإنساني . وقد شاء الله إن يجعل الإنسان متميزاً عن غيره من الخلائق فوضع له النظام الملائم لحفظ شرفه وكرامته فجعل اتصال الرجل بالمرأة قائماً على الرضا إيجاباً وقبولاً ، ولتكون الأسرة نظاماً مشروعاً لإشباع الغرائز ويتم ذلك في إطار الزواج . (كحالة ، ١٩٨٠ : ١٥) .

يعتبر كذلك النمط الاجتماعي الذي يجد قبولاً واسعاً ومشروعاً لإقامة علاقة بين الجنسين باختصار ممارسة الجنس مع شخص واحد كنوع من العفة والنقاء والتعاون من أجل الإبقاء على الحياة ، والحياة المشتركة . (سناء الخولي ، ١٩٨٩) .

ويعتبر الزواج في المجتمع السوداني مؤسسة اجتماعية تقوم أساساً بالتقاء شخصين هما ذكر وأنثى مما ينتج عنه امتزاج بين أسرتين قد ينتميان إلى أصول قبيلة واحدة أو قد يختلفان كما قد ينتميان إلى طبقة اجتماعية واحدة أو إلى تصنيف اجتماعي واحد ، مثلاً قد ينتميان سوياً إلى مجتمع ريفي أو مجتمع حضري واحد أو قد يختلفان _ أيضاً قد يتساويان في درجة التعليم أو مستوى الثقافة وليست هنالك استحالة في انتمائهما إلى ديانتين مختلفتين ولكن حسب قوانين وشرائع كل دين . كما قد يوجد تقارب في العمر أو لا يوجد .

ومن خلال انجاز تلك المؤسسة تنشأ عدة وظائف اجتماعية يفرضها الوضع الجديد ، فمراسم الزواج نفسها عبارة عن تشكيلة اجتماعية هامة تتركب من الأهل والأقارب والمعارف والأصدقاء الذين يجتمعون لأداء عدة وظائف أساسية خلال مختلف مراحل مراسم الزواج . فهم يشاركون في التجهيز للزواج ويساهمون في إعداد الأكل والشراب وصناعة ما يلزم كل من العريس أو العروس من تجهيزات كما أن لهم دوراً فعالاً في الترفيه والرقص والغناء وإعطاء المناسبة جوها المفعم بالفرح .

وبعد الانتهاء من مراسم الزواج أي الفترة الذي يصبح فيها العريس والعروس معا في عش الزوجية الجديد ، تنشأ توليفة اجتماعية أخرى . إذ يحدد المجتمع لكل منهما الوظيفة المطلوب منه تأديتها وذلك حسب التقاليد الاجتماعية والعادات المتعارف عليها سواء كان ذلك في حدود منزل الزوجية أو خارجه ، خاصة في نطاق تعامل الزوجة مع أهل الزوج أو العكس ، فالمعروف أن الزوجة تصبح المسؤولة أولاً وأخيراً عن المنزل الجديد احد فروع المؤسسة الكبرى ، فهي المناط بها تنظيف وترتيب المنزل بالإضافة إلى مراعات الأطفال والمشاركة مع الزوج في تربيته . أما مسؤوليات الزوج فهي تتركز في النواحي المادية بصورة أساسية ، ولكن حدوث بعض التطورات الاجتماعية الآن نتجت عنه عدة تغيرات في تلك الوظائف ، فقد نجد أحياناً إن الزوج والزوجة مثلاً هما المسؤولان سوياً عن النواحي المادية لمنزل الزوجية . كما أن للزوج بعض المساهمات داخل المنزل في بعض مما كان يعتبر سابقاً من شؤون الزوجة فقط .

ومن واجبات الوضع الاجتماعي الجديد أيضاً أنه يفترض على كل من الزوجين القيام بالتزامات معينة تجاه أهل الطرف الآخر وخاصة فيما يتعلق بالنواحي السلوكية فالعريس مثلاً لدى بعض المجموعات لا يأكل مع (نسيبته) ولا يجلس معها في مكان واحد . (إيمان احمد ، ٢٠٠١) .

مما سبق يمكننا تعريف الزواج اجتماعياً على أنه مستودع لمجموعة تباينات واتساقات أو لكليهما ، يؤدي إلى التقاء اجتماعي كامل تحت محددتين رئيسيين هما الزمان والمكان . فالزمان يحدد بموعد عقد القران والوقت الذي يسبق ذلك من زمن التجهيزات والإعداد للزواج ، والوقت الذي يأتي بعد ذلك من زمن ممارسة المراسم والطقوس بينما يمكن تحديد المكان بالموضع الذي تتم فيه التجهيزات بكاملها خلال جميع المراحل تحت لواء الزمان المحدد سابقاً

العلاقة بين نظامي الزواج والأسرة :

أن الزواج والأسرة نظامان اجتماعيان يعتبران من مكونات البناء الاجتماعي _ الذي عرف بأنه (الشبكة الكلية للعلاقات الاجتماعية) وبالرغم من أن كل منهما له مكوناته الخاصة وطابعه المميز إلى أن العلاقة بينهما وثيقة لدرجة إننا لا نستطيع أن نتحدث عن أحدهما دون الإشارة للآخر ذلك إننا لا نستطيع تعريف الأسرة إلا إذا ذكرنا الزواج ، كما إننا لا نتطرق للزواج إلا من أجل الحديث عن الأسرة . (الهواري ، ١٩٨٣) .

والأسرة كجماعة صغيرة تعد محصلة لشبكة مركبة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تتولد عنها منذ لحظة تكوينها كاسرة عن طريق (الزواج) ورغم وجود رابطة ضرورية وثيقة بين الأسرة والزواج وان كليهما مكمل للآخر ولا يوجد بدونه فانه يجب التفرقة بينهما إذ أن الأسرة جماعة اجتماعية تتميز بمسكن مشترك وتعاون اقتصادي وكذلك تتميز بعملية التكاثر .

أما الزواج فهو مجموعة من القواعد تحدد صور العلاقات بين شخصين بالغين مباح بينهما الاتصال الجنسي ، وكيف يدخل هذان الشخصان في نطاق الأسرة التي لا تتكون بدونها ومن ثم فقد عرفت الأسرة بأنها نسق اجتماعي عالمي يستمد أهميته بما يضيفه من شرعية بيولوجية للسلوك الجنسي بداخلها ، وما يترتب على هذا السلوك من إنجاب للأطفال ومن ثم تكتسب الأسرة صفة المشروعية المستمدة من الزواج أساساً .

وينظر سائر الباحثين للأسرة على أنها المحيط الأول الذي يكتسب الفرد في إطاره الخبرة الأولى في التعامل مع الآخرين ، واكتساب أولى مبادئ القيم البشرية . فعن طريق الأسرة تحفظ الثقافة وتتناقل وتتراكم ومن ثم فقد استمدت الأسرة أهميتها من كونها الوسط الثقافي الأول الذي تتم بداخله عملية التنشئة الاجتماعية فيما يتصل بالزوجين نظراً لانهما يمثلان في كثير من الأحيان وسطين ثقافيين متغايرين .

إن العلاقة بين الزواج والأسرة علاقة تبادلية يؤدي كل من طرفيها دوراً حاسماً في استمرارية الآخر وبالتالي استمرارية واستقرار المجتمع .

دور التنشئة الاجتماعية في عملية الزواج :

بما أن عملية التنشئة الاجتماعية هي القاعدة الأساسية لسلوك الإنسان في المجتمع وبما أن التنشئة الاجتماعية تبدأ مع الإنسان منذ طفولته فإنها لا بد أن يكون لها أثرها البالغ في تكوين المفاهيم والتصورات المتعلقة بالزواج لدى الإنسان منذ الطفولة ، فقد عرفت التنشئة الاجتماعية بأنها عملية تلقين الفرد المعايير والقيم الاجتماعية السائدة في مجتمعه بحيث يعتبرها عندما (ينضج) قيمه ومعاييره هو بعد أن يكون قد هضمها أو استدمجها ، فالطفل الصغير بالرغم من عدم وعيه بها إلا انه يتصرف وفقا لما تمليه عليه فالابنت منذ صغرها تتعلم بوعي أو بدون وعي كي تصبح أما وكيف تدير المنزل ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما تقوم به من العاب مع رفيقاتها فنجدها تقوم باتخاذ (اللعبة أو الدمية) مولودا لها تقوم بإرضاعه وذلك من خلال تفهمها لدور الأم وكذلك الولد يبدأ في استيعاب دوره كرجل منذ الصغر . (الجوهري ، ١٩٩٢ : ٨٠) .

وإذا نظرنا لدور التنشئة الاجتماعية في الزواج نجدها تلعب الدور الأكبر في مسألة الاختيار الزوجي من خلال سيطرة الأسرة وذلك في مختلف الثقافات والمجتمعات ، ولا يقف دور التنشئة الاجتماعية عند ذلك فقط وإنما تؤثر في كل الممارسات المتعلقة بنظام الزواج ابتداء من التفكير فيه وكيفية اختيار الشريك والطقوس والممارسات المتعلقة بذلك وكيفية إتمام عملية الزواج والترتيبات التي تتم بعد ذلك فيما يتعلق بالسكن والإنجاب .

فالتنشئة الاجتماعية هي التي تملئ على الفرد الاختيار الزوجي من داخل الطبقة أو القبيلة أو الدين أو الجماعة الاثنية وهي التي تكيف علاقة الزوج بزوجته بل وعلاقة الزوجة بأهل زوجها .

وكانت الأسرة في السودان تتولى عملية التنشئة الاجتماعية وفقا للتربية والقيم الدينية والاجتماعية ، فالأسرة السودانية التقليدية تحرص على تعليم أطفالها الطاعة وتنفيذ أوامر ونواهي الآباء والأمهات ، فضلا عن إكسابهم قيم المجتمع وعاداته وتقاليده ، وتجسد وترسخ قوة الانتماء إلى الأسرة والتعصب لقضاياها والدفاع عنها ، فالأسرة هي الوسط الاجتماعي الأول الذي يتلقى الطفل فيه تعلم اللغة والعادات والتقاليد والأعراف ، إذ تبدأ منه عملية التطبيع الاجتماعي ، ومن خلاله تتبلور شخصية الطفل ، بحيث تكون جزءا من شخصية الأسرة التي ينتمي إليها ؛ لذا تتحد شخصية الطفل من مجتمع المدينة وفقا للثقافة السائدة ، فبنشأ مؤمنا بالقيم الجماعية وبمصلحة الأسرة ويسعى لخدمتها ورفع مكانتها ، كما انه يربى على أسس ثقافية دينية حيث يحرص الآباء على جعل أفراد الأسرة يؤدون الصلاة ويتحلون بالأخلاق الإسلامية في تعاملهم اليومي .

نسق الأسرة والقرابة والزواج

(مدينة امدرمان القديمة نموذجاً) :

إن المتتبع للحياة الاجتماعية في مدينة امدرمان يمكنه أن يميز بين مرحلتين أساسيتين من التاريخ الاجتماعي لهذه المدينة : مرحلة ما قبل الاستقلال ١٩٥٦ ، ومرحلة ما بعده . في المرحلة الأولى قد عاش مجتمع المدينة أوضاعاً اجتماعية متخلفة بسبب العزلة والجمود اللذين اتصف بهما ، ومن ابرز عوامل هذا التخلف انتشار الأمية والجهل ، بالإضافة إلى محدودية التعليم الذي كان لا يسمح للمرأة أن تتعلم . وقد تركت هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصماتها على نظام الزواج ، فقد نشأت الأسرة عن طريق الزواج الداخلي ، فالعائلة حريصة على زواج أبنائها من داخل المجموعة القرابية حفاظاً على تماسك الأسرة وتضامنها من جهة ؛ ولأنهم يعتبرون زواج بنت العم أو بنت الخال سندا لهم من جهة أخرى ، ويلاحظ ان هذا النمط يظهر بشكل واضح لدى الأسر المعروفة بتعصبها لنسبها . أما حالات الزواج الخارجي فهي حالات طارئة وقليلة إذا ما قورنت بالزواج الداخلي ، كما ان الزواج المبكر هو الشكل المفضل في مجتمع المدينة وفيه يتم زواج الفتى والفتاة في سن صغيرة ، فالأب يحرص على زواج ابنته في هذه السن خوفاً من الوقوع في الخطأ أو كما جرت العادة على ذلك ، والفتاة التي تتجاوز العشرين من عمرها تكون فرص الزواج أمامها قليلة ، ومع هذا فان معدلات الزواج كانت مرتفعة بسبب انخفاض المهور ، وقلة التكاليف والرغبة الشديدة في زيادة النسل وبخاصة الذكور .

كما كان نمط الزواج (الأحادي) ينتشر بشكل كبير في مجتمع مدينة امدرمان بجانب التعددي (تعدد الزوجات) ، وليس للفتى رأي في مسألة زواجه أو اختيار شريكة حياته وإنما الذي يقوم بذلك أهله ، كذلك الفتاة لا يكون لها رأي في هذه المسألة وخصوصاً إذا قبل الأب بهذا الزواج رغم إن الشرع يعطيها الحق في ذلك إذ أن العادات والتقاليد السائدة تلعب دوراً مؤثراً في هذا المجال .

وهناك بعض الطقوس المصاحبة لعملية الزواج وهي ما يسمى بعملية (دق الريحة) ، و(الدنقر) ، و(دق الشلوفة) وغيرها من المراسم المصاحبة لعملية الزواج . أما العائلة فهي جزء من البيت وهي نواة البيت ، وكان الشكل السائد هو الشكل العائلي الممتد المكوّن من ثلاثة أو أربعة أجيال فضلاً عن الشكل التعددي (تعدد الزوجات) ، ولم تظهر العائلة النووية المستقلة إلا في حالات نادرة نظراً لظروف تتعلق بالعائلة نفسها مثل عدم وجود نسل منها أو لقلة عدد أفرادها . وهذه العائلات كانت تعيش في مسكن واحد في الغالب أو في مساكن متجاورة يطلق عليها (الحوش) ووضع المرأة كان وضعاً منزوياً ، فهي حبيسة البيت لا يسمح لها بالظهور أمام الآخرين إلا نادراً ، وإذا ظهرت فإنها تخرج بحجاب كامل لا يظهر منها شيء ويرافقها أخوها أو زوجها وتعيش في انعزال تام عن الناس الآخرين ما عدا بنات جنسها وتعاني من الأمية والمرض والظلم الاجتماعي ، فكانت (مقطوعة

اللسان) لا تشارك في القرارات الأسرية وليس لها حق في إبداء رأيها في الزواج ، تزوج مبكرا ، ولا تشارك في النشاط الاقتصادي سوى بعض النشاطات النادرة وتحت ظروف معينة ، وقد عزز هذا الواقع نظام الحكم السائد آنذاك .

ولكن من الملاحظ حدوث بعض التغيرات في الزواج والأسرة . وهي تعتبر المرحلة الثانية في التاريخ الاجتماعي لمدينة امدرمان . فقد حدثت التغيرات في مجتمع امدرمان من ناحية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية . واتضح ذلك من خلال النتائج التي ظهرت بعدما تم تحليل الاستبانة التي أجريت على (٣٠٠) أسرة مثلت مجتمع الدراسة . والتي تبين من خلالها حدوث التغيير ، أيضاً كان نتيجة لعوامل خارجية ناتجة عن الاحتكاك بثقافات ومجتمعات أخرى حيث يتمثل ذلك الاحتكاك في انتشار الأفكار عن طريق الوسائل المختلفة من ذلك مثلاً لبس (ثوب الزفاف) الأوروبي في يوم الدخلة بدلاً عن ارتداء ملابس العروس التقليدية . وقد كان وما زال الاغتراب والهجرة في بلاد النفط والبتروول من أهم العوامل الخارجية التي ساعدت على تغيير مجتمع امدرمان الأمر الذي ساعد على التغيير في الزواج موضوع البحث ، بل أدى ذلك العامل في بعض الأحيان إلى اختفاء بعض الطقوس والعادات المتعلقة بالزواج نهائياً . مما نتج عنه بعض الخلل في الموازين والمقاييس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مجتمع امدرمان حيث أصبح العريس (المغترب) هو المفضل دائماً في المجتمع وصاحب ذلك أيضاً تغيّر بعض الاتجاهات القديمة في الزواج مثل تفضيل ابن العم وابن الخال أو تفضيل الزواج من العائلة عموماً .

كما نلاحظ إن الزواج نفسه قد لازمته السرعة في إتمامه وعدم التدقيق في معرفة العريس المتقدم أو حتى العروس نفسها . وضعفت بذلك وفي معظم الأحيان المعايير التقليدية التي كانت تراعي في اختيار كل من العريس والعروس كذلك اختفت بعض التقاليد المتعلقة بالزواج ومراسمه ، فأصبحت تتم مراسم الزواج في يوم واحد فقط وتلاشت المراسم المتطاولة التي كانت تتم بها عملية الزواج . كما اتضح أيضاً من نتائج الدراسة أنه لم تعد عملية اختيار الزوجة محصورة في الأسرة ، بل أصبح الفرد يسعى لاختيار شريكة حياته ، كما أصبحت مسألة زواج الفتاة مسألة خاصة في الأسرة بعيدة عن تأثير المجموعات القرابية . ونقلص شكل الزواج التعددي (تعدد الزوجات) في مدينة امدرمان بشكل واضح ، لتعقد الحياة وصعوبة الظروف المعيشية ، ولتجنب المشكلات الاجتماعية . كما اتضح أن هناك تفككاً في العلاقات الأسرية بسبب الظروف الاقتصادية وصراع الأدوار في ظل ظروف مجتمع متغير ، ومن ابرز أشكال هذا التفكك الطلاق والهجرة وفتور العلاقات بين الأبناء المتزوجين وأسرهم الممتدة .

وقد كان لزيادة حجم سكان المدينة والتحامها في الأحياء الجديدة التي ظهرت نتيجة هجرة الريفيين إليها بعدما أصبحت مدينة أم درمان تمثل مدينة جذب سكاني وتوفر فرص العمل والخدمات المتعددة ، وهذا ساعد على زيادة التفاعل الاجتماعي في أحياء المدينة ،

وتحت ظروف التحضر السريع وتزايد الوعي الاجتماعي والثقافي لدى أوساط الشباب ظهرت اتجاهات جديدة لدى الأسرة الحضرية في مدينة أم درمان تدعو إلى (الاستقلالية) في قراراتها الأسرية وحالتها الاقتصادية ووجدنا أن هذا الاستقلال يؤيده الشباب بينما يعارضه كبار السن من الآباء والأجداد باعتباره يهدد تضامن وتماسك الأسرة في مدينة أم درمان الذي يميل إلى النقل فلم تعد كبيرة الحجم ولم يعد أبنائها يتواجدون فيها يومياً كما كان سائداً قبل مرحلة الاستقلال ، حيث هاجر الكثير منهم إلى مدن سودانية أخرى أو دول أخرى بحثاً عن الرزق والإستقرار هناك ونتج عن ذلك ضعف في علاقاتهم بالأسرة الكبيرة .

المراجع :

- إيمان احمد محمد علي : نسق الأسرة والقرابة والزواج (دراسة حالة لمدينة امدرمان القديمة ، ٢٠٠١) .
- جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ابن منظور) : لسان العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، الجزء الثالث ، بدون تاريخ .
- خليفة احمد العفيلي : الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ١٩٩٠ م .
- سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية _ دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٩ م .
- عادل مختار الهواري : أسس علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ١٩٨٣ م .
- عمر رضا كحالة : الزواج _ سلسلة بحوث اجتماعية ،بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٠ م
- غريب سيد احمد وآخرون : علم اجتماع الأسرة ، دار المعرفة الجامعية القاهرة ، ٢٠٠١ م .
- محمد عاطف غيث : علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٢ م .
- محمد الجوهري : علم الاجتماع النظرية ، الموضوع ، المنهج _ الناشر دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٩٢ م .